

سياسة روسيا الخارجية (1992 - 2014): القدرات ، الرهانات والتحديات

د. محمد مجدان

أستاذ محاضر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3

ملخص- هذه الدراسة للسياسة الخارجية الروسية، تدور حول عودة روسيا إلى الساحة الدولية كقوة مؤثرة بعد التراجع الرهيب الذي حدث لها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وتهدف إلى تبين كيف حدثت هذه العودة بعد وصول الرئيس بوتين إلى الحكم سنة 2000، وبعد أن أصبحت روسيا منهاراً داخلياً وضعيفة دولياً لمدة 10 سنوات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تبين أن القيادة بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً في قوة الدولة، وفي إعادة بعثها من جديد حتى، ولو انهارت تماماً، بالاستغلال الأحسن للإمكانيات والطاقات المتاحة.

وتخلص هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أن روسيا أصبحت فعلاً قوة دولية مؤثرة، ولها مكانة هامة في السياسة العالمية، تكاد تبلغ قوة ومكانة الاتحاد السوفياتي المنهار.

الكلمات المفتاحية:
السياسة الخارجية،
دور القيادة،
القوة المؤثرة،
السياسة العالمية،
النظام الدولي،
التحولات السياسية
والاقتصادية.

Abstract- This study on the Russian foreign policy, is about the coming back of Russia on the world scene as a great & influential power after its retreat due to the collapse of the Soviet Union.

The study analyses how this return has happened, after the arrival of Vladimir Putin to power, & his good exploitation of the important factors of foreign policy owned by the Russian state.

The study concludes that Russia is becoming again an influential power in world politics, with a great role to be played.

Key Words:
Foreign policy,
influential role,
leadership,
world politics,
international
system, political
and economic
transformations.

مقدمة

مع بداية التسعينيات، شهد النظام الدولي تحولات عميقة، نتج عنه تشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية تمثل في الانتقال من الثنائية القطبية، إلى القطب الواحد. وفي هذه الأوضاع الدولية اتضح أن روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، ليست في الحقيقة قوة ذات تأثير عالمي. فباستثناء قدرتها العسكرية فإنها لا تملك المقومات التي تجعل منها كذلك اقتصاديا وسياسيا. ورغم هذا فقد أبت روسيا على صورة القوة المؤثرة، ويرجع ذلك إلى امتلاكها القدرة والقوة الاستراتيجية الضخمة. ومع هذا فقد أصبحت روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991، قوة ضعيفة، فكيف استرجعت موقعها كقوة ذات تأثير كبير في السياسة العالمية وفي النظام الدولي؟

لقد واجهت روسيا مشكلة عويصة تتعلق ببناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية يضع في الاعتبار مكانتها في ظل الأوضاع الدولية الجديدة، وأوضاعها الداخلية والخارجية. ولكن كان هناك إصرار في روسيا على أن تسترجع مكانتها وتأثيرها، وتعود قوة ذات تأثير كما كانت. وكان الأمر السائد، أنه إذا أرادت روسيا أن تكون قوة لها تأثير عالمي، فإن سياستها الخارجية يجب أن تكون مختلفة عن سياسات أمريكا، لأن أهمية روسيا ودورها الفعال، لا يظهر إلا إذا كانت لها سياسة داخلية وخارجية مستقلة. غير أن أهم معضلة واجهتها لتحقيق ذلك هو كيفية إعادة بناء سياسة خارجية جديدة في ظل وضع دولي تهيمن عليه وتنفرد بإدارة شؤونه، قوة واحدة هي أمريكا؟ وكذلك في ظل الأوضاع السيئة التي عاشتها روسيا داخليا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. إذ تراجع أداء الاقتصاد، وحدثت حالة عامة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، كما علت الحركات الانفصالية. ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة بناء سياستها الخارجية في ظل الضعف العام الداخلي، وفي ظل وضع دولي تهيمن عليه أمريكا. وتوازي هذا مع صعود قوى جديدة في العالم، كالاتحاد الأوروبي والصين والهند والنمور الآسيوية... وغيرها. وهكذا أصبح على روسيا بناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية، للتعامل مع هذه المتغيرات الدولية الكثيرة، ومع الأوضاع الداخلية السيئة المتعاضمة. فكيف أمكن ويمكن لروسيا بناء سياسة خارجية جديدة تتماشى مع مقدراتها العسكرية، ومع الظروف التي خلفتها هزيمتها في الحرب الباردة، ومع معطيات المتغيرات الدولية المختلفة والمتنوعة؟

هذا ويظهر أن روسيا واجهت عدة صعوبات في تحقيق سياسة خارجية قوية، وإيجاد موقع مؤثر لها في السياسة العالمية منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. ومع هذا تعتبر روسيا لاعبا رئيسيا في السياسة الدولية، بالرغم من معاناتها من بعض

الصعوبات. وفي هذه الدراسة، سوف نتعرض لهذه السياسة الخارجية الروسية الجديدة ومقوماتها، وأهم العقبات والصعوبات التي واجهتها وتواجهها، بالإضافة إلى مستقبل روسيا وموقعها في النظام الدولي. ولكن قبل تناول كل هذا، يجدر بنا النظر إلى وضع روسيا العام بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

1. وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

بانهيار الاتحاد السوفياتي وتجزئته، واجهت روسيا مشاكل عويصة، وخاصة حماية أمنها القومي، واستعادة مكانتها ودورها كقوة مؤثرة في السياسة الدولية، لأنها تعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي الذي كان قوة عالمية ثانية في العالم. فقد أصبحت روسيا ضعيفة، فداخلها المجتمع الروسي يعاني حالة سيئة للغاية في كثير من المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وخارجيا فقدت روسيا مكانة الاتحاد السوفياتي السياسية والاستراتيجية العالمية السابقة، بل إنها أصبحت تابعة وملحقة بالسياسة الأمريكية، وذلك لأن النظام الروسي بين 1991-2000، ظن أن الانفتاح على الغرب وجعل سياسة روسيا الخارجية تابعة له، هو الطريق الأمثل والخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين، للعودة إلى النظام الدولي. ولهذا كانت الآمال المعلقة على الغرب كبيرة جدا، من خلال الحصول على القروض والمساعدات الاقتصادية والمالية، فكان طريق الولاء له عامة وأمريكا خاصة، والانقياد والاستجابة لضغوطاتهما المتنوعة: الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية، وخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ومشاكل روسيا الأخرى كلها لعبت دورا في تفهقر دور روسيا إقليميا وعالميا، مما أدى إلى تحولها من فاعل رئيسي مؤثر في السياسة العالمية، إلى مجرد مراقب رمزي للأدوار. هذا ما دفع البعض للتأكيد على أن روسيا لن تصبح قوة مؤثرة في النظام الدولي لفترة طويلة، رغم أنها ما زالت القوة النووية الثانية في العالم، وما زالت تملك من القوة الفعلية وإمكانات القوة الكامنة، ومكانة في منظمة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن، وما زالت قوة كبرى من حيث المساحة والسكان والنتاج القومي والثروات الطبيعية، وكذلك من حيث القوة العسكرية التقليدية.

بعد هذا التحليل عن حالة روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سنتناول الوضع الداخلي والخارجي لها، وكذلك سياستها الخارجية في هذه الفترة، قبل تناول التغيير الذي حدث في هذه السياسة واسترجاع روسيا لمكانتها ودورها في السياسة العالمية وفي النظام الدولي.

1. **الوضع الداخلي:** رأى الرئيس إلتسن (1991 - 2000) أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، يكون بالتحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة (سريعا)، أي العلاج بالصدمة (Choc Therapy)، عكس آلية العلاج التدريجي (Gradual Therapy).⁽¹⁾ وهذا الانتقال السريع تطلب اتخاذ عدة إجراءات هامة وخطيرة، منها: تخفيض الميزانية، تحرير الأسعار، إصلاح النظام الضريبي، وخصخصة القطاع الاقتصادي... الخ. لكن هذه الإجراءات أدت إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، حيث أنها أضعفت من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي، وإلى تدهور الأوضاع الداخلية بشكل حاد. كما تدهور الاقتصاد الخارجي، وزادته الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والآسيوية خاصة تدهورا. هذا أدى بدوره إلى انخفاض كبير لصادرات روسيا، وتدهور التبادل التجاري لها، كما تفاقمت الديون، مما أدى إلى دخول البلاد في فوضى عارمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وتحولت روسيا من بلد منتج إلى بلد يعتمد على استيراد الكثير من المواد الغذائية وغيرها، وأصبحت فقط مصدرة للمواد الخام كالمعادن والأخشاب والذهب والألماس والبتروول والغاز.

أدت الإصلاحات المتطرفة إلى رفع يد الدولة عن تحديد أسعار السلع وتركها إلى آلية السوق المجففة، أي تحريرها المفاجئ والسريع دون وضع قيود محددة، بل تركها لفوضى السوق، أي السماسرة والمافيا والطفيليين. كل هذا أدى إلى ارتفاع فاحش في الأسعار خاصة أسعار المواد الضرورية، نتج عنه انفجار التضخم، والذي أدى بدوره إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الروسي، وإلى أزمة مالية حادة، أدت إلى انهيار شبه كامل للنظام المصرفي، مع هبوط قيمة العملة الروسية (الروبل). كما كان هناك انخفاض في ميزانيات التنمية الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق والاستهلاك، وانخفاض الضمان الاجتماعي، وانخفاض في متوسط الأجور ورواتب التقاعد. كل هذا كان له انعكاس سلبي على المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان، والذي كان له انعكاس سلبي في الانخفاض المستمر للإنتاج الصناعي والزراعي... وغيرهما. وهذه الانعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية كانت لها انعكاسات أخلاقية وأمنية، حيث أدت إلى ارتفاع معدل الجريمة والفساد وانعدام الأمن والاستقرار.⁽²⁾

إن فشل السياسة الاقتصادية، كان له آثار سلبية على كل المستويات، وأصبحت كلفة المعيشة في روسيا من الأعلى في العالم، وانخفضت كل المؤشرات الاقتصادية، بسبب غياب السياسة الاقتصادية العقلانية، وانعدام الاستقرار. فرجعت روسيا إلى مصاف الدول النامية، بعد أن كانت من البلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال في سنة

1997، تراجعت روسيا إلى المرتبة 14 في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي عالميا، بعد أن كان الاتحاد السوفياتي يحتل المرتبة الثالثة. (3)

نعم إن روسيا الغنية بثرواتها، وبالرغم مما تملكه من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية وعلمية كبيرة وبسبب التحول إلى اقتصاد السوق، والخضوع شبه التام للغرب وللمؤسسات الدولية، وتنفيذ شروطهم الاقتصادية والاجتماعية المجحفة، كل هذا جلب لشعبها الكوارث والمآسي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وغرقت البلاد كلها في الفساد والفوضى والضعف والجريمة. كل هذا جعل قراراتها وسياساتها الخارجية خلال هذه الفترة تخضع لمتغير الاقتصاد الداخلي وللظروف الداخلية والدولية، وإلى الضغط الغربي خصوصا الأمريكي منه. (4)

2. الوضع الخارجي: بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، وجدت روسيا نفسها معزولة عن العالم الخارجي. فزيادة على مواجهتها لمشاكل ومصاعب داخلية كثيرة، واجهت مصاعب ومشاكل خارجية معقدة، بسبب الأوضاع الدولية المتوترة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وبسبب ما شهده العالم من تطورات وتحولات بل وتغيرات هامة، غيرت كثيرا من المفاهيم التي ظلت سائدة، إذ أصبحت العلاقات الدولية أكثر ترابطا وأكثر تعقيدا وتداخلا في عدة مجالات: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وأمنية. (5) وشملت هذه التغيرات كل أسس النظام الدولي، ومهدت لبداءة مرحلة جديدة تعرف أشكالا وتفاعلات مختلفة، حيث تراجعت بعض القوى، وبرزت أخرى بدلها، تفهقرت استراتيجيات وتقدمت أخرى، وتكونت علاقات جديدة تحكمت في مصير العالم. لقد حدث تغير جوهري في النظام الدولي، الذي شهد تقسيما جديدا للعمل. (6) ويمكن حصر المتغيرات الدولية والتي كانت لها انعكاسات سلبية على روسيا في:

أ. انهيار القطبية الثنائية بتفكك الاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى إلغاء كل النتائج المترتبة عن الحرب العالمية الثانية بالنسبة للكتلة الشرقية. ونتيجة لذلك اختل التوازن الدولي لمصلحة القوى الغربية وخاصة أمريكا، التي برزت كقطب مؤثر وحيد في تحديد أشكال التفاعلات الدولية. (7)

ب. بروز قوى جديدة لها إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة، كالاتحاد الأوروبي واليابان والصين ودول شرق آسيا. (8)

ت. الضغوطات الغربية، كورقة العوملة والديمقراطية وحقوق الإنسان وجرائم الحرب في الشيشان. كذلك الضغوطات في تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية،

والتي أدت للتدخل في الشؤون الداخلية لروسيا من طرف الغرب والمؤسسات المالية. فصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضعوا شروطا في منح القروض والمساعدات كتخفيض الإنفاق العسكري بنسبة كبيرة جدا، وتسريح آلاف الضباط والجنود الروس. ومن هذه الضغوطات، مراقبة أمريكا للمنشآت النووية الروسية، بحجة عدم كفاية إجراءات الأمان الروسية، وغيرها من الضغوطات.

ث. توسيع الناتو شرقا، ليضم الدول التي كانت تنتمي للاتحاد السوفياتي، مما أثر على المصالح الروسية، خاصة الأمنية منها. (9)

ج. تدخل أمريكا في دول الجوار الروسي، كإرسال المستشارين العسكريين إلى جورجيا وغيرها في إطار مكافحة الإرهاب. ويدخل في هذا، النفوذ التركي ووقوف تركيا حاجزا ضد أي تحرك لروسيا نحو المياه الدافئة والبترول في الخليج والمتوسط، وذلك بدعم أمريكا، وخاصة أن أهم أهداف التسلسل الأمريكي نحو آسيا الوسطى والقوقاز، هو السيطرة على بترول المنطقة وبحر قزوين. كذلك هناك التحفظ الأمريكي على إنشاء ممرات أورو-آسيوية (أنابيب البترول وغيرها) عبر أراضي روسيا (طريق الحرير). (10)

ح. الحرب في طاجكستان 1992، والنزاع حول إقليم قره باخ، والحرب في الشيشان في ديسمبر 1994.

خ. فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفياتي السابق: دول البلطيق وأوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى، وضياع ثروات هذه الأخيرة. بالإضافة إلى الخسارة الجيوسياسية الهامة، بخسارة أوكرانيا، لأنها شكلت بذلك خطرا على اختيارات روسيا الاستراتيجية. كل هذه المتغيرات والأحداث، تركت انعكاسات سلبية على روسيا وعلى سياستها الخارجية.

3 . السياسة الخارجية الروسية بين (1992 - 2000): بانتهاء الحرب الباردة وبروز متغيرات جديدة في النظام الدولي، بالإضافة للعوامل الداخلية الروسية، كلها أثرت على مكانة روسيا دوليا، وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة، لزم التكيف معها وإدارتها بما يحقق بعض المكاسب، ويحفظ بعض المصالح الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية. ولهذا وجب على صناع السياسة الخارجية، الأخذ بهذه المعطيات الدولية والظروف الداخلية والخارجية في الاعتبار عند تحديد مختلف التوجهات الكبرى الهادفة إلى بناء سياسة روسيا الخارجية خصوصا ما يحقق المصلحة

المرجوة: الاقتصادية والأمنية خاصة. وكان (إلتسن) من أنصار الاتجاه الغربي الذي يرى أن روسيا دولة غربية، فكانت توجهاته متوافقة والسياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية خاصة.

أثرت إذن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، على توجهات السياسة الخارجية الروسية، وشكلت قيودا حقيقية على هذه السياسة في هذه المرحلة، التي سميت بمرحلة إعادة البناء، ووجد (إلتسن) نفسه مجبرا على العمل في عدة جبهات للخروج من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني. فهو يحتاج إلى المساعدات الخارجية للاستجابة للمطالب التنموية والاجتماعية، وهو أيضا يحتاج إلى المحافظة على استقلال روسيا وحرية قرارها، والعمل على بناء سياسة خارجية مستقلة. وإنه لمن الصعوبة تصور قيام سياسة خارجية تبحث عن المساعدات الأجنبية، وتعتمد بشكل أساسي على النصيحة الغربية في التخطيط وتنفيذ برنامج اقتصاد السوق والخصوصية، وفي نفس الوقت تحقيق سياسة خارجية مستقلة. (11)

وهكذا فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لروسيا، اقترن باتباع سياسة خارجية ضعيفة في هذه الفترة، والتي جعلت هدفها الاندماج مع العالم المتحضر، والتجاهل للمصالح القومية الروسية، ولأهمية الجوار الإقليمي. (12) فأصبحت روسيا دولة منافدة سياسيا واقتصاديا، تسير في فلك السياسة الأمريكية. (13)

كان هذا حال روسيا الداخلي والخارجي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكذا كانت سياستها الخارجية. ولكن هذه السياسة تغيرت بوصول (بوتين) إلى الحكم سنة 2000، والذي أعاد لروسيا مكانتها وموقعها في السياسة العالمية معتمدا في ذلك على مقومات هامة تملكها روسيا، ساعدتها في تبني وتنفيذ سياسة خارجية قوية ومؤثرة.

فما هي السياسة الخارجية الجديدة؟ وما هي مقوماتها؟ وكيف نفذت؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها؟

II. السياسة الخارجية الروسية الجديدة (2000 - 2014):

وصلت إصلاحات (إلتسن) سنة 2000 إلى طريق مسدود في كل المجالات، وأوصلت روسيا إلى حافة الانهيار التام كدولة وكمجتمع، وتراجعت مكانتها ودورها العالميان، وتحولت إلى دولة تابعة ومنفذة للأوامر الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف الداخلية السيئة، والضغط الدولية المحففة، حدث تغير في هرم السلطة بوصول (بوتين) إلى الحكم، فأحدث ثورة في كل المجالات، وفي السياسة الخارجية وفي دور

روسيا.⁽¹³⁾ فكيف تجددت هذه السياسة الخارجية؟ وما هو مجال تنفيذها في أرض الواقع؟ وكيف استعادت روسيا مكانتها العالمية؟

1. **تجديد الدور الروسي في العالم:** كانت هناك رغبة وإرادة للقيادة الجديدة بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها، وفي جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية. ولهذا ركزت هذه القيادة على هذا الأمر، وواجهت صعوبات بعضها متعلق بترتيب الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وبمحدودية القدرات الاقتصادية، وصعوبات خارجية، فرضها النظام الدولي الجديد، والذي يتميز ببروز أهمية العامل الاقتصادي، وزيادة التحالفات والتكتلات الإقليمية، وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعملة. ولكن الصعوبة الأكبر هي هيمنة أمريكا على السياسة العالمية، وعدم سماحها مع الغرب لروسيا بالقيام بدور مؤثر في هذه السياسة.

أشرت هذه المرحلة لعهد مختلف في تاريخ السياسة الخارجية الروسية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية لروسيا، وإعادتها إلى مكانتها العالمية. فأضفى (بوتين) على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغييرات وبتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تلعبها على الساحة الدولية. فطلب الأمر ضرورة استقرار الجبهة الداخلية أولا، بسبب التداخل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. فبدأ بخوض حرب ضد عدو لدود هو المافيا المالية وعصب الفساد، وإعادة بناء اقتصاد قوي، واستقرار سياسي واجتماعي، وتحقيق انسجام داخلي واسع يساند السياسة الخارجية الجديدة، وكذلك محاربة الانفصال في القوقاز والشيشان، بالإضافة إلى تحريك الآلة العسكرية. كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الاستراتيجية في الداخل والخارج، ووضع نظرة استراتيجية في علاقة روسيا الخارجية خاصة مع أمريكا، ونجح في ذلك بسبب الدعم القوي من الشعب الروسي له. وتميزت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بالبراغماتية، أي إعطاء الأولوية للمصالح القومية، وتغليب النظرة الواقعية، حيث سعى (بوتين) إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفياتي السابق أولا، كطريق لتحسين المكانة الروسية عالميا. كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين، وكذا ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية.⁽¹⁴⁾

- من هنا نرى أن السياسة الخارجية الروسية الجديدة قامت على المبادئ التالية:
1. البراغماتية والابتعاد عن المبادئ الأيديولوجية في رسم السياسة الخارجية.
 2. التوجه نحو الأسواق العالمية وخاصة التجارة في الجوار الآسيوي، ببيع الأسلحة خاصة.
 3. رفض الأحادية القطبية، والتوجه نحو تعددية القوى.
 4. الاعتماد على الشرعية الدولية، بتنفيذ دور منظمة الأمم المتحدة.
- وكان الهدف من هذه المبادئ هو عدم تعريض العلاقات مع الغرب للخطر، وضمان دور لروسيا في المجال الدولي، أي اتباع طريق يقوم على عدم الاندماج أو الخضوع للغرب، وعدم الصدام والمواجهة معه.⁽¹⁵⁾
- وهكذا هدفت السياسة الخارجية الروسية الجديدة إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استرجاع دورها في آسيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور، وخاصة إعادة هيمنه روسيا على دول الاتحاد السوفياتي سابقا، ودول آسيا الوسطى وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي، والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي. ولهذا عملت هذه السياسة على إيقاف محاولات التحرر لهذه المنطقة من الهيمنة الروسية، لأنه إذا لم تقم روسيا بذلك، فإن الفراغ الناتج ستملؤه دول معادية ومنافسة لروسيا، وتمثل مصدر تهديد لها. عملت روسيا على إعادة بعث دورها إذن لتكون قطبا دوليا جديدا، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية، سنتناولها لاحقا. فعملت على إعادة بناء اقتصادها الداخلي، وبناء مؤسساتها، وتعزيز قواها العسكرية والنووية، لردم الهوة بينها وبين الغرب التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفياتي. فروسيا التي ورثت تركة مهمة من ثروة هذا الأخير المعنوية والعسكرية، ظهرت ذليلة أمام هجوم أمريكا الكاسح، وأمام طموحات هذه الأخيرة وسياسة مصالحها وجيوستراتيجيتها في العالم. غير أن روسيا بدأت تستعيد وعيها وقواها المختلفة، باعتبارها قوة عظمى تقف على الساحة العالمية، وتقاوم لإثبات وجودها ودورها.

إذن شهدت روسيا تحولات عميقة على صعيد مقومات القوة الكلية، بما يشمل ذلك من الانسجام والتماسك السياسي الداخلي، والقدرة العسكرية، والأداء الاقتصادي، والمكانة الدولية، لأنها ترى أنه لا يمكنها أن تكون فاعلا رئيسيا مع انكماش اقتصادها،

ولا يمكن أن يكون لها دور مؤثر دولياً، إلا إذا كانت قوية. (16) وكانت هذه التحولات من القوة والسرعة بصورة لا نجد مثيلاً لها في العالم الحديث، خاصة بعد الهزات والأزمات الحادة، والارتباك السياسي الكبير، وبعد هيمنة أقلية واسعة الثراء على شؤون السياسة والاقتصاد والإعلام، وانفلات المشكلات العرقية، وتفشي الفساد والجريمة المنظمة وعدم الاستقرار وعدم الأمن.

في ظل هذه الأوضاع شكلت السياسات التي اتبعت منذ سنة 2000، محاولة إصلاحية شاملة لمعالجة الاختلالات الضخمة التي حدثت، والاستفادة من المكانة الدولية للاتحاد السوفياتي السابق، من خلال العمل على إعادة هيكلة الدولة، وإصلاح الاقتصاد وبنائه، وقمع الحركات الانفصالية الداخلية، وتطوير القدرة العسكرية. تم ذلك ببناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة. فحدثت تحولات عميقة في ميادين مختلفة كانت لها انعكاساتها الإيجابية على توجيه السياسة الخارجية الروسية، تمثلت هذه التحولات في الأمور التالية:

أ. تحولات السياسة الداخلية: كانت السياسة الداخلية ميدان التركيز الهام لبدء تنفيذ الجهود الإصلاحية بسبب الاختلالات الكبيرة على مستوى النظام السياسي، ومستوى الأداء الاقتصادي، والأحوال الاجتماعية والأمنية. فقد كان هناك تدهور شامل كامل قبل 2000. فتم القيام بإصلاح سياسي واقتصادي شامل بعد التخريب الكبير الذي تعرضت له الدولة طيلة فترة التسعينيات، تم ذلك وفق نظرة براغماتية تأخذ في الحسبان الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية. وتركزت النظرة الإصلاحية على طموحات واسعة في مجالات إعادة هيكلة الدولة، والنهوض الاقتصادي، والتصدي للنزعات الانفصالية، ورفض أي تدخل خارجي فيها، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة بملاحقة الطغمة المالية والصناعية المتهمة بذلك، وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد. وحقق بوتين بإحكام قبضته على روسيا هدفه الأساسي بإدخال الإصلاحات على نظام الدولة، وإعادة بنائها بشكل قوي ومستقر.

ب. التحولات الاقتصادية (17): في سنة 2000 ورثت روسيا تركة اقتصادية ثقيلة، حيث كان الاقتصاد يعاني من حالة تدهور متعددة: تفاقم الديون التي وصلت إلى أكثر من 200 مليار دولار، عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، انتشار الفقر، وارتفاع معدل البطالة، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج في نحو 50% من المؤسسات الصناعية، منها 70% من الصناعات الثقيلة، كما اختفت الاحتياطات الذهبية، إلى جانب تفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على جل ميادين النشاط الاقتصادي والمالي، وانتشار الجريمة وانفلات الأمن. وكان

لكل ذلك انعكاسات على تراجع السياسة الخارجية الروسية ودور روسيا في الاقتصاد العالمي، حيث انشغلت بمشاكلها الداخلية، وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية. ولذلك كان أول ما طرحه بوتين هو «أقصد» السياسة الخارجية، أي خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا.

ونتيجة لذلك فقد نما الاقتصاد الروسي نموا كبيرا، وانتعش النشاط الاقتصادي، فمثلا في نهاية 2001 حقق الاقتصاد الروسي أفضل أداء له، كما زاد التحسن في مناخ الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما انتعش سوق الأسهم وخاصة في قطاع المحروقات، كما ظهر فائض الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري، وارتفع احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة. وتمكنت روسيا من تسديد ديونها، وتم التقليل من الاعتماد على المساعدات من صندوق النقد الدولي. كما ارتفعت المداخل النقدية للسكان، حيث ارتفعت الأجور بـ 90 %، ومعاشات المتقاعدين بـ 80 %، وتراجع معدل البطالة. (18) ومع نهاية 2008 أصبح الاقتصاد الروسي يختلف بشكل كبير عما كان عليه في التسعينيات، وتوقعت التحليلات آنذاك، أن تصبح روسيا القوة العالمية الرابعة اقتصاديا في عام 2010.

ج. السياسة الطاقوية: إن روسيا عملاق في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ 4.6 % . كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي بـ 35 % . ولذلك أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط في العالم سنة 2006، والأولى في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ولكل هذا زاد النفوذ النفطي الروسي في الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية منها. كل هذا سمح لروسيا ببناء سياسة طاقوية، تضمن استقلالية القرار الخارجي لروسيا، وتطوير قدراتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على المستويين الإقليمي والعالمي (19).

وهكذا فقد نجح (بوتين) في وقف التدهور والتخبط الذي عانت منه روسيا، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم، إذ عمل على إعادة البناء الداخلي، والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانتها إقليميا ودوليا، مما مكنها من تجاوز الوضع الاقتصادي غير المستقر، وإعادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأمن والاستقرار، وبعث الروح القومية. وفي كل هذا استطاع بناء القوة الذاتية الروسية باستقلالية عن النماذج الغربية الجاهزة، مستفيدا مما تملكه روسيا من مقومات هامة. فما هي هذه المقومات؟

2. مقومات السياسة الخارجية الروسية الجديدة: (20) لروسيا مقومات القوى الكبرى مما ساعدها على النهوض من سقطتها واسترجاع مكانتها العالمية، وخاصة

بوجود القيادة الواعية والقادرة على استغلال هذه المقومات بشكل جيد. ومن أهم مقومات هذه السياسة نجد:

أ. **هناك المقومات الجيوسياسية** ⁽²¹⁾، حيث تمثل روسيا مفترق طرق بين قارتي أوروبا وآسيا. ومن هذا يظهر الموقع الجيوسياسي الهام لها. فمن حيث المساحة، تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم بأكثر من 17 مليون كلم² (أكبر من تسع مساحة العالم). وهي تمتد على طول 10 آلاف كلم من الغرب إلى الشرق. ⁽²²⁾ وهذه المساحة الشاسعة تعتبر أحد أهم عناصر القوة الروسية من منظورين هامين هما:

المنظور الأمني: فيفضل هذا العمق الجغرافي، نجحت روسيا دون غيرها من الدول الكبرى في هزيمة نابليون في سنة 1810، وهتلر في سنة 1941. ورغم التقدم التكنولوجي العسكري، وظهور الصواريخ العابرة القارات ودورها في الاستراتيجيات الحربية، فإن العمق الجغرافي ما زال أحد أهم عناصر القوة الروسية.

المنظور الاقتصادي ⁽²³⁾: وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية الهامة، بها حوالي 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و120 ألف نهر يبلغ طول كل منها 10 كلم فأكثر، وأهمها نهر الفولجا أطول الأنهار في أوروبا، ونهر لينا. وهناك 2 مليون بحيرة عذبة ومالحة، أهمها بحيرة بايكال أكبر وأعمق بحيرة في العالم بعمق 1620 م³، وطول 636 كلم، ومتوسط عرض 48 كلم، وبها حوالي 20 بالمئة من احتياطي المياه العذبة في العالم بـ 23 ألف م³. كما تطل روسيا على كثير من البحار، أهمها بحر قزوين أكبر بحيرة مالحة في العالم. ويوجد في هذه البحار الكثير من الموانئ الهامة، خاصة على بحر البلطيق، وعلى بحر بارنتس في الشمال، وعلى البحر الأسود، وفي فلادستوك على المحيط الهادي.

هذه المقومات الجغرافية جعلت القيادة الروسية الجديدة تضع أولويات لسياستها الخارجية الجديدة تبعا للمعطيات الجيوسياسية، وليس تبعا للمعطيات الأيديولوجية التي انهارت. ⁽²⁴⁾ فالقيادة الروسية أدركت أهمية هذا الجانب الجيوسياسي لبلدها باعتباره قلب العالم الأوراسي. ⁽²⁵⁾

ب. **وهناك المقومات السكانية**، حيث أن روسيا هي خامس أكبر دول العالم في عدد السكان، بـ 144 مليون نسمة، ورغم معاناتها حاليا من انخفاض معدلات المواليد، فإنه من المؤكد أنها من أكبر دول العالم سكانا، ولها قوة بشرية متعلمة ومدرّبة جيدا، فلا تتجاوز الأمية 2% من إجمالي السكان فوق 15 سنة، كما أن لديها قاعدة من

العلماء في مختلف التخصصات الهامة. وهذا يعتبر مقوما هاما من مقومات قوة الدولة، أي الكم والنوع.

ج. وهناك المقومات الاقتصادية، إذ تملك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية، وتعد من أغنى دول العالم، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم ب 49 مليار برميل، ما يعادل 4.6 % من الاحتياطي العالمي⁽²⁶⁾، مما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدر بعد السعودية، إذ تنتج 7.5 مليون برميل يوميا، وتصدر حوالي 3.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام، أي 40 % من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 70 مليون طن من منتجات التكرير سنويا. وتملك 29 مصفاة بقدرة إنتاجية تزيد عن 9 مليون برميل يوميا.⁽²⁷⁾ كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي، بحوالي 54.3 تريليون م³.⁽²⁸⁾ ومن ثم فمن الجانب النفطي تعتبر روسيا قوة اقتصادية عظمى. كما يوجد بها معادن أخرى ذات أهمية كبرى مثل الحديد والنيكل والألماس والفوسفات والفضة والرصاص والذهب والأخشاب.

وفي الميدان الزراعي، وكما أشرت من قبل، تضم روسيا 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و120 ألف نهر.⁽²⁹⁾ والأزمة الاقتصادية التي مستها في السنوات الأخيرة، لم تكن لضعف الإمكانيات والمقومات الاقتصادية، بل بسبب سوء تسيير وإدارة الموارد المتاحة وتوظيفها، وكذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي. ومع تغير القيادة منذ 2000 وتحقيق الاستقرار الداخلي، استرجع الاقتصاد الروسي عافيته، وشهد انتعاشا وتحسنا بل وازدهارا واضحا، ويظهر ذلك من خلال تحقيق إنجازات معتبرة في الاقتصاد الكلي: ارتفاع الناتج القومي الإجمالي وارتفاع نسبة نموه الحقيقي، ارتفاع نصيب الفرد من هذا الناتج، انخفاض معدل التضخم، وانخفاض نسبة البطالة، بالإضافة إلى تحسن أداء المؤسسات الاقتصادية. كذلك ارتفعت وتيرة الاستثمارات الحكومية، مما خلق جوا مناسباً للاستثمارات الخارجية. فمثلا في 2002 بلغ النمو الاقتصادي 4.7 %، وفي 2003، 7.3 %⁽³⁰⁾. كما يرجع هذا التحسن والازدهار في الاقتصاد لارتفاع أسعار الصادرات، وتحسين الاقتصاد ضد اضطرابات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، بإنشاء صندوق الاستقرار، وهو صندوق الادخار من مبيعات النفط، الذي بلغ رصيده عام 2004، 13.5 مليون دولار، وارتفع خلال 2005 إلى 17 مليون دولار. كل هذا يدل على عودة روسيا إلى الساحة الاقتصادية الدولية بقوة.

د. وهناك المقومات الاستراتيجية والعسكرية، إذ ظلت روسيا في العهد السوفييتي لأكثر من نصف قرن، قوة عسكرية عظمى متكافئة مع أمريكا، بل ومتفوقة

عليها في الأسلحة التقليدية. وورثت عنه أسلحة متنوعة وخاصة ترسانته النووية الاستراتيجية⁽³¹⁾: 90 % من القوات الإستراتيجية النووية، 85 % من قوات الأسلحة التكتيكية النووية، 85 % من القوات البحرية، 58 % من القوات البرية، 79 % من الصواريخ العابرة للقارات، 100 % من الغواصات النووية، 90 % من القاذفات بعيدة المدى، وأكثر من 12 ألف رأس نووي استراتيجي.⁽³²⁾ وفي ظل التدهور العام، شهدت روسيا تدهورا واضحا لجيشها وتراجعا في قدراتها البحرية، إلا أنه بوصول (بوتين) إلى الحكم، أعطى اهتماما لإعادة تنظيم الجيش والأسطول، بما يمكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى.⁽³³⁾ ورغم أن الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح، كانت من أكثر الميادين تأثرا بانتهاء الاتحاد السوفياتي، إذ عانت من تدهور كبير بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي وانتشار حالة الفوضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة التسعينيات. ورغم هذا فقد استطاع هذا القطاع أن يحافظ بل ويسترجع أهميته من خلال مبيعات السلاح الخارجي. والتي تحولت إلى ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي منذ 2000، إذ أصبحت مصدرا هاما للدخل القومي، وأداة لتعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية، فروسيا هي ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في مبيعات السلاح في العالم.

وهناك مقومات عسكرية غير مادية، وهي الجوانب التنظيمية والكفاءة والخبرات المكتسبة في الحروب والمعنويات. وهي عوامل أساسية في الجانب العسكري. فمثلا نجد أن أول رجل فضاء هو روسي، ونسبة المتعلمين في روسيا هي 90 %، وروسيا دولة متقدمة في هندسة الصواريخ وعلم المعادن، ولها نخبة كبيرة جدا من العلماء والمهندسين في الرياضيات والذرة، حيث الروس هم الأفضل في العالم عددا وكفاءة.

و. وأخيرا هناك المكانة الدولية لروسيا، فهي الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، الذي كان قوة عظمى. فكما ورثت قدراته العسكرية النووية والاستراتيجية والتقليدية، ورثت مكانته الدولية ومقعده في مجلس الأمن. وزيادة على هذا ففي جوان 2000 حصلت روسيا على العضوية الكاملة في مجموعة الـ 8 الصناعية الكبرى، وتولت رئاستها في اجتماعات مناقشة القضايا الاقتصادية والمالية وغيرها. كما تم في ماي 2002 إنشاء مجلس مشترك بينها وبين حلف الناتو، يسمح بمعاملتها كشريك متكافئ مع باقي دول الحلف، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مشتركة في عدد من المجالات الدولية الهامة. وهذا كله يشير إلى حقيقتين هامتين:

1. النهضة الروسية والتقدم في الميادين الاقتصادية والعسكرية، وبناء دولة قوية، وتحقيق الأمن والاستقرار.
2. زيادة النفوذ والتأثير الروسي دوليا، واسترجاع روسيا لمكانتها كإحدى القوى الكبرى في العالم.

من خلال تناول مقومات السياسة الخارجية الروسية، يتضح أن روسيا تمتلك مقومات الدول الكبرى من المنظور الجيوسياسي والسكاني والعسكري، كما أن اقتصادها بدأ في التحسن الكبير مما سمح ويسمح لسياستها الخارجية بممارسة دور أكبر وأكثر فاعلية في العلاقات الدولية، حيث انعكست مقومات هذه السياسة الخارجية وعناصر قوتها على الوسائل المتاحة لتنفيذها، وخاصة الأداة الدبلوماسية بسبب مكانة روسيا الدولية ومقعدتها الدائم في مجلس الأمن، والأداة العسكرية بسبب قدراتها العسكرية، وتوظيف ترسانتها النووية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها.⁽³⁴⁾

III. مكانة روسيا ودورها في العالم

أصبح لروسيا إذن مكانة دولية هامة بسبب امتلاكها لترسانة نووية عظيمة، ولقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، مما يعطيها إمكانية توظيف مبيعاتها العسكرية كأداة فعالة في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي، وغناها بالثروات، واستعادة اقتصادها لعافيته، وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي. وقد حاولت الاستفادة بذكاء من كل هذه الإمكانيات والمقومات، وحقق نجاحات هامة في وضع أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية عامة ومع الغرب خاصة، كما استطاعت أن تعطي لنفسها صورة مخالفة للتي تعود عليها الغرب، وذلك بدعوتها إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، بديلا للهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد سلكت روسيا اليوم أسلوبا جديدا في سياستها الخارجية، يقوم على التركيز على مصالحها القومية وشعورها بأنها دولة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول، وأنها ستكون منافسا قويا للغرب، وبالتالي فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في العالم.⁽³⁵⁾ ولإعادة تبيان مكانتها ودورها، انطلقت من توجهاتها الكبرى في سياستها الخارجية، فتم إحياء الجدل حول هويتها الأوروبية والآسيوية، ولهذا تراوحت سياستها الخارجية بين توجهين أساسيين: توجه أورو-أطلسي، وتوجه أوراسي جديد، بتأكيد المواقع الروسية في هذا المجال. وهذان التوجهان يهدفان لفرض روسيا كقوة مؤثرة على الساحة الدولية.⁽³⁶⁾

1. التوجه الأورو-أطلسي، أو العلاقات مع الغرب: فيما يخص هذا التوجه، فقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة أوروبية ذات عمق آسيوي. وقبل هذا ظهر تياران في السياسة الخارجية الروسية: تيار المواجهة مع الغرب، وكان متمسكا بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية، وتعزيز قدرات روسيا العسكرية. وتيار المهادنة الذي تبناه (إلتسن) طيلة التسعينيات، والذي انجرف وراء الغرب بسبب المعونات الاقتصادية والمالية. وبين هذين التيارين قامت السياسة الخارجية الروسية الجديدة على واقعية تنطلق من إدراك حقيقي لحدود القدرات الروسية وطبيعة المتغيرات الدولية المتسمة بهيمنة قطب واحد: أمريكا. وهذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات الروسية والمتغيرات الدولية، دفع (بوتين) إلى تبني سياسة خارجية واقعية، تقوم على التخلي عن التوسع السوفييتي السابق والصراع الأيديولوجي، ولكن مع عدم الانجراف وراء الغرب، بل أصبحت روسيا عازمة على تأكيد مكانة دولية مؤثرة لها، بحيث لا تنفرد أمريكا بذلك.

تبنّت روسيا إذن في عهد (بوتين)، في ظل سياسته الواقعية توجهها وسطيا في علاقته مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الاستراتيجية معه، لا تعني التحالف، بل تعني اتخاذ موقف متوازن، وعدم فقدان ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضا موقف التيار اليميني الليبرالي المهادن الداعي لتوثيق العلاقات مع الغرب في كافة المجالات، باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية وحيوية لروسيا، والتيار المحافظ المتشدد الذي يطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى، وأن سياسة المهادنة أدت إلى تراجع مكانتها الدولية. ورغم الضغوط التي مارسها التيار الأول، مستفيدا من سيطرته على الاقتصاد والمال والإعلام، فإن السياسة الخارجية الروسية الجديدة ظلت على مستوى الممارسة الواقعية، تقوم على تبني مواقف متوازنة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، دون ربط هذه السياسة بالمواقف والسياسات الأمريكية.⁽³⁷⁾

إلا أن المشكلة التي واجهت (بوتين) في علاقاته مع الغرب، لم تكن فقط في عدم تجاوب هذا الأخير مع محاولاته للتقارب والتنسيق في القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الدولية، ولكن في اتباع الغرب وخاصة أمريكا لمواقف اعتبرتها روسيا تهديدا مباشرا لمصالحها وأمنها، مثل توسيع الناتو شرقا، وتبني أمريكا لبرنامج الدرع الصاروخي، والوقوف ضد انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية، وتوثيق العلاقات الاستراتيجية مع بعض دول القوقاز التي تعتبرها روسيا عمقا استراتيجيا لها، ودعم أمريكا لأنظمة مناوئة لروسيا في بعض دول أوروبا الشرقية خاصة أوكرانيا. كذلك استقلال كوسوفو بدعم غربي أين رأت روسيا أن الانحياز للموقف الغربي ضد صربيا لا يعني تخليها عن حليف أساسي فقط، بل أيضا إنهاء نفوذها في منطقة البلقان ذات

الأهمية الحيوية لها، وتراجعا لمكانتها على الصعيد الدولي. ولهذا أيدت صربيا ورفضت أي تسوية لا تقبلها.

كانت هذه الخلافات سببا في اتجاه روسيا نحو الاهتمام بإقامة شراكة استراتيجية مع بعض القوى الدولية مثل الصين والهند، لمواجهة أمريكا كقطب وحيد على الساحة الدولية. (38) ورغم هذا فقد بين (بوتين) منذ البداية رغبته في توثيق العلاقات التي كانت متوترة مع الغرب، وذلك استنادا إلى تصور السياسة الخارجية المتبنى في جوان 2000 والذي يعتبر أمريكا والدول الأوروبية شركاء حتميين، ولهذا طورت روسيا مواقفها اتجاه أمريكا: تخفيف اللهجة إزاء العديد من القضايا، والتخلي عن المعارضة المستمرة للسياسة الأمريكية. ثم تطورت الأمور إلى انفتاح في العلاقات معها، وخاصة بعد لقاء الرئيسين: بوتين وبوش في جوان 2001. وسمحت هذه البراغمية الجديدة بفتح آفاق في تطوير الشراكة مع دول أوروبا فيما يتجاوز مجرد العلاقات الاقتصادية فقط. وكانت روسيا قد وقعت اتفاقية الشراكة من أجل السلام مع الناتو في مارس 1994، بما يعني الاعتراف بها كقوة كبرى. وفي جانفي 1996 انضمت إلى المجلس الأوروبي. وفي جوان 1996 إلى مجموعة الـ 8. كما أصبحت عضوا في نادي باريس للدائنين. (39) وعندما قرر (بوتين) دعم أمريكا الكامل في حربها العالمية ضد الإرهاب، استغلت روسيا ذلك في تحقيق مزايا في سياستها الخارجية، باعتبار أن حربها في الشيشان تدخل في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب كذلك.

ورغم هذا التوافق مع الغرب فلم يمنع ذلك من بروز مظاهر لاختلافات عميقة، في إطار لعبة توازن المصالح، ويتجلى ذلك في مناطق مختلفة من العالم، أين أدى التقاطع الاستراتيجي فيها إلى وصول هذه العلاقات إلى الاختلاف في المواقف، وتمثل مناطق الاختلاف والصراع في آسيا الوسطى والعراق وإيران وكوريا والشرق الأوسط وشرق أوروبا، أهم مناطق التوتر التي تعكس لعبة اختلاف المصالح الاستراتيجية. (40) ومن جهته عمل الغرب على توسيع الناتو شرقا، ليضم جل دول حلف وارسو المنهار، دون مراعاة لمخاوف روسيا، التي تركت خارج الحلف معزولة، رغم شراكتها معه. وقبلت روسيا هذا التوسيع بتحفظ، لكنها اعترضت بقوة على مشروع ضم أوكرانيا وجورجيا، وعلى نشر أمريكا لدرع صاروخي بالقرب من حدودها، بسبب قناعتها الراسخة بأنها مستهدفة. بل إن الغرب تعامل مع روسيا باستخفاف على أنها ضعيفة ولا تستطيع مواجهته، ولكنه لم ينتبه لنهضتها ومقدار قدراتها، مما يمكنها من التأثير في القضايا الدولية الهامة. غير أن الغرب مع هذا رأى أن روسيا ليست دولة مارقة، فهي لا تمارس الإرهاب أو تشجعه، لذلك فهما شريكان في مواجهة خطره. ومن جهة أخرى إذا كانت أوروبا تعتمد على روسيا بتزويدها بجزء من احتياجاتها للغاز

والنفط، فإن روسيا تستفيد هي من الاستثمارات الغربية. وبالتالي فروسيا والغرب بحاجة لبعضهما، إذ تجمعهما مصالح مشتركة متنوعة.

وهكذا فإن السياسة الخارجية الروسية اتجاه الغرب، أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحررا من القيود الأيديولوجية بزوال التناقض الأيديولوجي معه، وتحولت العلاقات بينهما من الصراع والتنافس، إلى الشراكة الاستراتيجية القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها بما يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها.

عادت روسيا إذن كقوة كبرى، ولكن بنظرة وأولويات مختلفة لسياستها الخارجية، تختلف تماما عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفياتية لأكثر من 70 عاما، وهي لا تريد مجاراة الغرب ومعاداته، وإنما تسعى لحماية مصالحها وأمنها القوميين.

هذا عن العلاقات مع الغرب عامة، وإذا أخذنا علاقات روسيا مع أمريكا وأوروبا كلا على حدة، فإننا نجد:

- فيما يخص العلاقات الروسية-الأمريكية، ففي سنة 1992 رسم (إلتسن) نهجا جديدا في هذه العلاقات يقوم على مبدأ الارتباط والشراكة، وركز على التقارب والتوجه نحو الغرب عامة وأمريكا خاصة، من خلال إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تقوم على النموذج الغربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق. وتركزت استراتيجيته اتجاه أمريكا على المبادئ التالية:

1. مبدأ التبادلية، بأن تقدم أمريكا مكاسب ومساعدات، مقابل سلوك روسيا الخارجي الموافق للاستراتيجيات والمصالح الأمريكية في العالم، على أن تكون مصالح روسيا الإقليمية مضمونة.

2. مبدأ الارتباط القوي بين تطبيق الإصلاحات الداخلية والدعم الاقتصادي، بحيث كلما قطعت روسيا أشواطاً في غربنة سياستها، كلما تحسنت على الدعم والقروض. (41)

3. المبدأ الاستراتيجي، بتحقيق ميزان أكثر توازناً في منطقة أوراسيا. غير أنه تبعا لهذا المبدأ، تعرضت روسيا لكثير من الضغوطات الأمريكية، خاصة ما تعلق بنقاط الخلافات الأمنية، مثل توسيع الناتو شرقاً، والأنشطة النووية، ودعم انفصال واستقلال الجمهوريات السوفياتية، والتواجد الأمريكي في المنطقة. (42) كان الهدف الاستراتيجي لروسيا، هو محاولة استعادة مكانتها عالمياً، إلا

أنه اصطدم بنية أمريكا لمنع تحقيقه. ولهذا ظهرت هوة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسي المتوازن إزاء القضايا التي ترى أمريكا اتجاهها وحيدا لها يتمشى ومصالحها، وترى في عزل روسيا وإبعادها ضرورة لتحقيق أهدافها.

ورغم حدة الانتقادات وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية، إلا أن ذلك لم يؤد لعودة الحرب الباردة، أو لتغيير جذري في السياسة الروسية نحو المواجهة أو تحدي الإرادة الأمريكية.

ومن هنا يمكن اعتبار العلاقات بينهما اليوم بأنها الترجمة العملية لسياسة كل منهما في إدارة مصالحه وطموحاته، إذ يلتقيان أو يتصادمان، إن في مجلس الأمن، أو في مؤتمرات ال 8، أو مؤتمر الأمن الأوروبي، أو الملف النووي الإيراني والكوري، أو في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، ودول أمريكا اللاتينية، أو في الشرق الأوسط وسوريا، أو في رفض إقامة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، أو في إدارة ملف الطاقة الروسية في أوروبا، وأخيرا في الأزمة الأوكرانية حاليا. كل هذه المواضيع وغيرها تمثل عناوين الصدام أو الاتفاق في عالم مصالح اليوم وفي ظل العولمة.

- أما العلاقات الروسية-الأوروبية، فإننا نجد أن موضوع الطاقة يعتبر أساسيا فيها. فروسيا عملاق نفطي يطرح بديلا لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، وهي دولة أوروبية آسيوية تنتمي للمجتمع الأوروبي، وترتبط بمصالح حيوية استراتيجية مع أوروبا. كما تسعى جاهدة لتوثيق علاقاتها بها، بما يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون في ميدان النفط والغاز أهمها. وللحصول على دور فاعل في السياسة الأوروبية خاصة على المستوى الأمني والاقتصادي، اتجهت روسيا للحوار مع أوروبا لإعادة تشكيل أوروبا الكبرى، ضمن مبادرة البيت الأوروبي المشترك، ونحو إقامة شراكة واسعة وإنشاء فضاء اقتصادي مشترك.

وبعد ركود علاقاتهما بسبب الخلاف حول الترتيبات الأمنية الجديدة في أوروبا وأوروبا الشرقية ومستقبل الناتو وحدود توسيعه، والتي أدت إلى عقد اتفاقية الشراكة من أجل السلام (جانفي 1994)، ⁽⁴³⁾ أدى مجيء (بوتين) واعتماده للغة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، إلى تحريك هذا الركود وبرزت البراغماتية في سلوك روسيا، فلم تعارض توسيع الناتو شرقا، إلا بمقدار اقترابه من الدوائر الحمراء في أمنها القومي في آسيا الوسطى والبلطيق. وهكذا في 28 مارس 2002 عقدت معاهدة أمنية مع الناتو، تصبح روسيا بمقتضاها عضوا له حق التصويت في مجلس الحلف.

وعامة فالعلاقات الروسية الأوروبية في المجال الأمني، قد خضعت لمبدأ التعاون الحذر، المنسجم مع لغة المصالح الاستراتيجية، كما أنها وقعت تحت تأثير التقاطع الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي الروسي. واستطاعت روسيا استثمار ذلك لتوسيع حدود أمنها ومصالحها.

وفي ميدان التعاون الاقتصادي، ومع مجيء بوتين، أخذ هذا التعاون أبعاداً نحو تقوية العلاقات ودعم التكامل الاقتصادي. وأعلن بوتين على فكرة إنشاء أوروبا الكبرى دون حدود، كما لمح إلى أن روسيا تطمح أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي. وشكل هذا المنفذ الأوروبي فضاء لروسيا للتحرر جزئياً من الضغوط الأمريكية. ومن أهم الأوراق التي توظفها في لعبة المصالح، ورقة الطاقة باعتبارها من أهم موردي الطاقة لأوروبا. كما أن نفوذها المتزايد في سوق النفط العالمي والأوروبي أعطاها هامشاً تفاوضياً واسعاً حول عدة نقاط خلاف استراتيجية. (44)

2. اتجاهات السياسة الروسية نحو آسيا، أو العلاقات مع الشرق: لخص (برجنسكي) وضع روسيا في دول آسيا الوسطى بقوله: «روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى بكثير من إمكانية إخراجها منها. ولأسباب جغرافية وتاريخية، ثقافية وعرقية واستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة من أجل محاولة حماية مصالحها في المنطقة». (45)

نعم، تحاول روسيا استعادة حالة التوازن السياسي والاقتصادي في آسيا وآسيا الوسطى، والحد من سعي أمريكا المستمر للانفراد وجذب دولها للسير في فلكها، وتشجيعها للانضمام للناطو بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً وإضعاف دورها في المنطقة وفي العالم. (46) وتدور اتجاهات السياسة الخارجية الروسية نحو آسيا على محور استراتيجي هام، وهو الشراكة مع الدول المؤثرة على سياستها اتجاه دول آسيا الوسطى، مثل اليابان والصين والهند. (47) واتبع هذا التوجه نحو آسيا وآسيا الوسطى لتؤخذ مصالح روسيا هناك بالاعتبار، ولتقوية علاقاتها مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. فعدم حصول روسيا على اعتراف الغرب بمكانتها ومحاولاته تطويقها دفعها إلى التقرب من الصين ومن بعض دول آسيا الوسطى دفاعاً عن النظام الدولي متعدد الأقطاب.

ويقوم هذا التوجه على أن روسيا هي دولة أوروبية وآسيوية كذلك، وبالتالي فإن عليها توجيه سياساتها نحو هذا العالم، ففيه تقع روسيا وفيه توجد مصالحها، ومنه تأتي مصادر التهديد الأساسية لأمنها. ولهذا أقامت روسيا عدة تحالفات، هدفت من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى، أهمها: كومنولث الدول المستقلة منذ 1994، ومنظمة

تعاون آسيا الوسطى،⁽⁴⁸⁾ ومنظمة شانغهاي منذ 1996، التي ضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى.⁽⁴⁹⁾

وإذا كانت السياسة الخارجية تسعى لتحقيق الأمن، فإنها تسعى لتقوية الروابط الاقتصادية والتجارية لتحقيق الاستقرار المادي والاقتصادي. وبسبب معضلة الاقتصاد المتدهور، سعت روسيا إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة خصوصا تحت مظلة منظمة شانغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة (الكومنولث). فأقامت كما أشير قبل قليل، شراكة مع الدول الآسيوية الهامة خاصة الصين واليابان والهند.⁽⁵⁰⁾

وركزت السياسة الروسية الجديدة هناك على القوة الناعمة، وتخلت تدريجيا عن التوجه السوفيياتي القائم على نشر قواتها العسكرية للحفاظ على مكانتها الجيوسياسية، عاملة على تطبيق توجهها الأوراسي فيما عرف بمبدأ (بوتين)، والذي يركز على برامج الإصلاح. وقد أضاف هذا المبدأ ثلاثة عناصر:

1. دعم الترابط مع دول الاتحاد السوفيياتي السابق، خصوصا في آسيا الوسطى لمواجهة توسع الناتو شرقا.
2. معارضة القطبية الأحادية مع مشاركة أمريكا في قضايا مكافحة الإرهاب والحد من التسلح وحقوق الإنسان
3. دعم البيئة الأمنية في الشرق بالتعاون مع الصين واليابان والهند.

وقدمت وزارة الخارجية ورقة (بوتين) حول السياسة الخارجية، وفيها أن روسيا يجب أن تتخلى عن الفكرة الثابتة الخاصة بالتوجه العالمي والإقليمي، وأن تفكر بدلا من ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية، والتأكيد على ضرورة تحسين وتوطيد العلاقات مع جاراتها في مجموعة آسيا الوسطى المستقلة، ومع دول آسيا الأخرى، لأنها محاطة بقوى معادية يجب محاربتها بمتطلبات سياسة خارجية قوية.⁽⁵¹⁾

IV. معضلات السياسة الخارجية الروسية الجديدة

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ وتحقيق سياستها الخارجية، منها ما هو داخلي، أي حالة الأوضاع الداخلية الصعبة. ومنها ما هو خارجي، نابع من المحيط الذي تتحرك فيه والذي يتميز بهيمنة أمريكا. وكان الاهتمام الكبير داخليا يتمثل في استرجاع روسيا لعافيتها اقتصاديا والقضاء على المشاكل الاجتماعية، وحماية تماسك الدولة وأمنها. ورغم ما تحقق من إنجازات، فإن هذه المسائل الداخلية ما زالت تعتبر

من العضلات الكبرى التي تواجهها السياسة الخارجية الروسية مما يتطلب بذل جهود أكبر لتجاوزها، والانطلاق في تنفيذ السياسة الخارجية بحرية وسهولة أكبر من هذه العوائق. أما العضلات الأخرى، فنابعة من المحيط الذي تتحرك فيه روسيا التي تسعى لإبراز دورها واستعادة مكانتها العالمية، وهي متأكدة بأن القوى الغربية تعارض ذلك بشدة ولا تكتفي بجعلها ضعيفة، بل تسعى بجد لعزلها وتطويقها، في الوقت الذي تسعى هي لإثبات نفسها ومكانتها وإجبار الغرب على الاعتراف بذلك. ولهذا فإن التواجد والتوسع الغربي وخاصة الأمريكي في مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق، يثير مخاوف روسيا التي تعتبره تدخلا في شؤونها وتحديا لأمنها، بل إن السيطرة والهيمنة الأمريكية على هذه المناطق يهدد هوية روسيا الأورو-آسيوية ويقلل من دورها الإقليمي ثم العالمي. وهي متأكدة بأنها لو لم تستطع تأكيد دورها الإقليمي في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، لفشلت في تأكيد نفسها كقوة مؤثرة. وما سلوكها في جزيرة القرم وأوكرانيا مؤخرا إلا دليل على هذا. وأهم العضلات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية هي:

1. هناك العضلة السكانية⁽⁵²⁾، والتي لها أهمية كبيرة وخاصة بسبب صعوبة الحلول المقترحة لمواجهتها وإمكان تأثيرها السلبي بقوة على توجهات روسيا الخارجية ومكانتها عالميا، بل وتأثيرها على مستقبلها ككيان. وتعود هذه العضلة لانخفاض عدد سكانها، الذي أصبح يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الروسي ول مستقبل روسيا، خاصة وأن نسبة الانخفاض كبيرة جدا لم تشهدها أية دولة. ففي خطاب لبوتين عام 2001 أبدى اهتماما كبيرا بهذه المشكلة، حيث اعتبر أن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل 750 ألف نسمة سنويا، وهناك احتمال أنه في عام 2050 يصبح عدد السكان أقل من 22 مليون، وأنه إذا استمر هذا الانخفاض بهذه النسب، فسيكون هناك تهديد حتى على بقاء الدولة الروسية. وفي خطاب آخر في 10 ماي 2006 أمام الدوما، أعلن أن عدد سكان روسيا خلال عام 2005 تناقص ب 700 ألف نسمة، وحذر من احتمال انقراض الشعب الروسي إذا استمرت نسب الانخفاض كما هي.⁽⁵³⁾ ومن الواضح أن يكون للانخفاض هذا، انعكاسات سلبية ومخاطر كثيرة خاصة في المدى المتوسط والطويل على كل المجالات، ومنها مجالا السياسة الخارجية والمكانة العالمية لروسيا كقوة.

2. وهناك العضلات الاقتصادية، إذ رغم الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي حققتها روسيا منذ 2000، إلا أنه مازال الكثير من العضلات التي تواجه النمو الاقتصادي وخاصة مستوى أداء الاقتصاد، وانعكاس النمو الاقتصادي على معيشة السكان. بالإضافة إلى قدرة الاقتصاد الروسي على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك أن مكانة روسيا في هذا الاقتصاد تعتمد على قدرة اقتصادها على مواصلة النمو

بمعدلات مرتفعة. وتظهر بعض مظاهر المعضلات الاقتصادية في روسيا في عدد من القضايا أهمها ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة، التبعية للخامات ومخاطر تراجع أسعارها في الأسواق العالمية، وخطر الأزمة المالية العالمية، لأن روسيا لا ترتبط بالاقتصاد العالمي بأسعار الخامات فقط، بل وبتدفق رأس المال. كما يواجه الاقتصاد الروسي معضلة رئيسية وهي نقص الأيدي العاملة خاصة في القطاع الزراعي بسبب النزوح إلى المدن وتراجع عدد السكان كما أشرنا.

3. وهناك المعضلات الأمنية، روسيا تواجه معضلات أمنية كبيرة، بدأت بالانشاط الإرهابي خاصة في الشيشان والمناطق المجاورة لها، بل امتدت لروسيا نفسها، وإلى موسكو العاصمة. بالإضافة إلى تفشي الجريمة بمختلف أنواعها وعدم الاستقرار الداخلي. وهناك معضلات أمنية لروسيا في جوارها الإقليمي وفي جوارها الأوسع، والتي تتمثل خاصة في:

- التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز: فقد وضعت أمريكا دول الاتحاد السوفياتي السابق على قمة أهدافها الهامة منذ مدة، وتضاعف هذا الاهتمام مع الوقت. وهي تسعى بجد لإدماج المنطقة كلها بما فيها روسيا في النظام الدولي وفق رؤيتها هي. ولهذا فإن وجود أمريكا ونفوذها هناك يعتبر الضمان الوحيد لتحقيق هذا الهدف. فدول آسيا الوسطى والقوقاز تمثل حسب (بريجنسكي) «المحور الجيوسياسي للقارة الآسيوية»، فهي منطقة العبور للمناطق الآسيوية الاستراتيجية والغنية بالثروات الهامة. ولهذا اتبعت أمريكا عدة وسائل ومبررات مقبولة بل ومطلوبة من دول المنطقة، من أجل اختراق المنطقة والسيطرة عليها منها:

- أ. مساعدة هذه الدول في مكافحة الإرهاب المتزايد.
- ب. استغلال أمريكا للأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار التي ضربت المنطقة كلها بالإغراءات المالية.
- ت. التدخل في نزاعات المنطقة، رغم إعلان أمريكا أن تدخلها هو لتقديم المساعدات الإنسانية وحفظ السلام وتقديم الخبرات.

وهكذا كان تواجد أمريكا السياسي، ونفوذها العسكري، وتغلغلها الاقتصادي متواصلا في شكل قواعد عسكرية في هذه المنطقة وخاصة في أوزباكستان وقرغيزستان وجورجيا.... وغيرها. ولا ريب أن هذا التنامي المتزايد للوجود والنفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وفي شرق

أوروبا، زاد من مخاوف روسيا من أهداف أمريكا التي تقوم على وجود خطة أمريكية لاحتواء روسيا باختراق الناتو للمنطقة عسكريا واقتصاديا، وتقزيم النفوذ الروسي هناك⁽⁵⁴⁾.

- إقامة الدرع المضاد للصواريخ في شرق أوروبا: قامت أزمة حادة بين روسيا وأمريكا بسبب الخطة الأمريكية المعلنة في جانفي 2007 لإقامة درع مضاد للصواريخ في شرق أوروبا: نظام رادار مضاد للصواريخ في تشيكيا وإقامة 10 بطاريات من الصواريخ المضادة في بولونيا. وتقوم هذه الدروع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر وهي مصممة لمواجهة الصواريخ العابرة للقارات وتفجيرها في الهواء قبل وصولها إلى أهدافها في الأرض. غير أن روسيا اعتبرت أن ذلك موجه ضدها ويمثل خطرا على أمنها وسيادتها ومصالحها، لأن منطقة شرق أوروبا ظلت باستمرار تمثل أهمية خاصة لأمنها القومي، ولهذا سعت إلى منع وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية التي ستنتهي بقايا النفوذ الروسي هناك.

- توسيع مجال الناتو: طرحت أمريكا رؤية تتضمن توسيع الناتو حتى حدود روسيا. وهكذا في مارس 2004، انضمت 7 دول: إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا. كما قبلت أوكرانيا بالسماح لقوات الحلف بالمرور عبر أراضيها. ولم تكتف أمريكا بتوسيع عضوية الناتو وزيادة نفوذه في اتجاه روسيا، بل بدأت في تقوية إمكاناته بإنشاء قاعدتين أمريكيتين في بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية منها الدرع المضاد للصواريخ، مما جعل القسم الأوروبي من روسيا كله تحت رحمة أسلحة الحلف التكتيكية، وليس الاستراتيجية فقط⁽⁵⁵⁾. ويجري هذا التوسيع وفقا لرؤية جيوسياسية أمريكية تعمل على دفع روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال القارة، وإضعاف أهمية موقعها الوسطي. والهدف هو احتواؤها من الجنوب الشرقي ومن آسيا الوسطى ومن الشرق، من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام الذي يضم 46 دولة، مع تحويل هذه الشراكة إلى تعاون عسكري. ولهذا ظل الموقف الروسي معارضا بشدة لهذا التوسيع، لأنه يمثل تهديدا للأمن القومي والمصالح الروسية.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة سياسة روسيا الخارجية بين 1992 و2014: القدرات، الرهانات والتحديات، والتي من خلالها تعمل روسيا على استعادة دورها ومكانتها العالمية التي فقدتها بسقوط الاتحاد السوفياتي. وتبعا لنظرية الدور، فإن كل دولة ذات موقع استراتيجي وتراث تاريخي وحضارة متميزة، وذات قوة اقتصادية وعسكرية، تشعر بواجبها بل وبحقها في المشاركة في تحديد مصير العالم حتى وإن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة. وهذا الأمر ينطبق على روسيا تماما. فالتحولات الكبرى التي مست بنيان النظام الدولي، والتغيرات الداخلية فيها، أدت لتغيير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنسقية والخارجية دور كبير. أما أهداف السياسة الخارجية الروسية، فبقيت طويلة المدى، إذ لا تزال روسيا تعتبر نفسها قوة كبيرة بمسؤوليات عالمية، ولها رغبة في خلق عالم متعدد الأقطاب. أما وسائل تحقيق ذلك فهي الوسائل العسكرية. فرغم تراجع هذا العامل مقارنة بالعامل الاقتصادي الصاعد، إلا أن استئثار روسيا وأمريكا بقدرة الردع النووي لا يزال يعطي لها قوة دفع مميزة. وتسعى روسيا للعب دور حامي المنطقة في إقليم أوراسيا أي أن تكون زعيما إقليميا، ومن ثم السعي إلى الدور العالمي عبر بوابة تعددية الأقطاب. وطغت على توجهاتها النزعة الواقعية كبديل للأيديولوجية فلم تعد تتخذ قرارات لإثبات الوجود فقط بل لخدمة مصالحها. ومن خلال الأحداث الإقليمية والعالمية التي استأثرت باهتمام السياسة الخارجية الروسية، يظهر اعتماد تعددية الأقطاب بشكل متواصل، من سراييفو 1994، إلى كوسوفو 1999، إلى العراق 2003، إلى غيرها من الأحداث، أين استعملت روسيا تعدد الأقطاب كوسيلة رئيسية للدبلوماسية الروسية. ففي غياب آليات أكثر إقناعا حاولت روسيا تدارك التراجع الكبير في دورها على الساحة العالمية، باستخدام هذه الآلية التي تحولت إلى عقيدة راسخة في سياسة روسيا الخارجية في التعامل مع مختلف الأزمات والقضايا في مختلف المناطق، وخاصة مع الغرب، من أجل ضمان توازن القوى، الذي يسمح لها بالتصرف كقطب عالمي.

الهوامش

- 1 Patricia Foncart & Bruno Ruffin. La Russie en Recomposition. France : éd Ellipse, 2004, p38.
- 2 نورهان الشيخ. صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية. مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 24.
- 3 مي قابيل. «تكلفة الفساد في روسيا». السياسة الدولية. العدد 143، جانفي 1992، ص ص 236-238.
- 4 لمي مضر الأمانة. المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990 - 2003). الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2003، ص 59.
- 5 سمير طرابلسي. «قيام الاتحاد السوفييتي وسقوطه، محنة الشمولية». المعرفة، العدد 63، سبتمبر 2000، ص ص 56-89.
- 6 روبرت أ. باستوري. رحلة قرن، كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد. (تر: هاشم أحمد محمد)، ط 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2000.
- 7 محسن خليل. «المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي». دراسات سياسية. العدد 1، 1999، ص 5. وعبد الإله بلقزيز. حرب الخليج والنظام الدولي الجديد. الوطن العربي إلى أين؟ بيروت: دار الطليعة، 1993، ص 93.
- 8 توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا». مجلة الحدث. العدد 1، أنقرة. ديسمبر 1994. ص 47.
- 9 لمي مضر الأمانة. المرجع سابق الذكر. ص 47.
- 10 لمي مضر الأمانة. الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2009، ص 210.
- 11 طلال نظام الدين. «لماذا تلعب روسيا دورا أبرز في الشرق الأوسط». الباحث العربي. العدد 48، لندن، مارس-جوان 1998، ص 20.

- 12 يفغيني بريماكوف. العالم بدون روسيا، قصر النظر وعواقبه. (تر: عبد الله حسن). دمشق: دار الفكر، 2010، ص 25.
- 13 Anne De Tanguy. « Vladimir Poutine et l'Occident : l'Heure est au Pragmatisme. » *Politique Étrangère*. N° 31 (Mars 2001), pp 514-533.
- 14 ليليا شيفتسوكا. روسيا بوتين. (تر: بسام شيخا)، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 470.
- 15 Michael A. McFaul. "What are Russian Foreign Policy Objectives", *Testimony before the House Committee on International Relations*, Washington DC, May 1999, P12.
- 16 التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
- 17 Jean Radvany. Les États Postsoviétiques. Paris: Armand Colin, 2004, p 107.
- 18 Mark Smith. "Russia's Energy Diplomacy". *Conflict Studies Research Center*, March 2002, p 7.
- 19 أنظر هذه المقومات في: نورهان، صناعة القرار مرجع سبق ذكره، ص: 7.
- 20 Jean Tocos. Atlas Géostratégique : Crises, Tensions & Convergences. Paris : éd. Larousse, 1998, p : 40.
- 21 لمي مضارة، المتغيرات الداخلية... مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.
- 22 نورهان الشيخ. «روسيا والعالم الإسلامي بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل». العالم الاستراتيجي. 2005، ص 321.
- 23 موسى الزغبى. «الجيوسياسية والعلاقات الدولية»، أبحاث في الجيوسياسية وفي شؤون العلاقات الدولية المتنوعة. «منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004، ص 100.

- 24 أحمد العلوي. «روسيا: قلب العالم يخفق من جديد». مجلة الجيش اللبناني. العدد 262. أبريل 2007.
- 25 Hossein K.Ardebli. "The Caspian Sea: Its Resources, its Legal Status & its Future". **OPEC Bulletin**. March 1997, p 10.
- 26 Kambiz Manafi. "Refining Oil Balances & Trade in the Black Sea, Tran Caucasian & Central Asia Republics", **OPEC Bulletin**, September 1993, p9.
- 27 Hossein Ardebli. Op. cit, p10.
- 28 الأمارة. المتغيرات الداخلية... مرجع سبق ذكره. ص 21.
- 29 نورهان. روسيا والعالم الإسلامي... مرجع سبق ذكره، ص-ص 321-323.
- 30 فريتز إيرماث. «روسيا». في: زغبى خليل زاد (محرر)، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، ص 106-107.
- 31 غازي فيصل. «السياسة الخارجية الروسية اتجاه المشرق العربي بين الفاعلية والانكفاء». في ندوة العرب والقوى العظمى، العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، عدد 20، بغداد، بيت الحكمة 1998، ص 110.
- 32 نورهان. روسيا والعالم الإسلامي... مرجع سبق ذكره، ص 323.
- 33 أحمد ابراهيم محمود. «الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية». السياسة الدولية. العدد 170 القاهرة، أكتوبر 2007، ص 125.
- 34 R. Craig Nation, Dimitri Trenin. "Russian Security Strategy Under Vladimir Putin." **Russian & American Perspectives, Strategic Studies Institute**, UK 2006, PP 25,26
- 35 Stephen J. Blank. "Towards a New Russia's Policy." **Strategic Studies Institute**. UK. 2008, pp: 58-59.
- 36 Dimitri. op. cit.

37 التقرير الاستراتيجي. مرجع سبق ذكره.

- 38 نورهان. «صناعة القرار» مرجع سبق ذكره، ص 79.
- 39 Larent Zechini. «Création d'un Conseil Otan Russie.» **Le Monde** 28 Mai 2002, n° 110, p14.
- 40 معتز محمد سلامة. «العلاقات الأمريكية-الروسية وقمة فانكهوفر». السياسة الدولية. العدد 113. 1994، ص 215.
- 41 رضا شماته. اتجاهات الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في الإمبراطورية الأمريكية السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. 2002.
- 42 أحمد شابه. حلف شمال الأطلسي والتوسع نحو الشرق. أبو ظبي: شركة بن دسمال للطباعة، 2002، ص 30.
- 43 نورهان الشيخ. «روسيا والاتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة». السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 64، أبريل 2006، ص 46.
- 44 تيري ل. ديبل. استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي. (تر: وليد شحادة)، بيروت: دار الكتاب العربي. 2009.
- 45 عبد العزيز محمد أسامة. «السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن 21». السياسة الدولية. العدد 142، 2000، ص 248.
- 46 يفجيني بريماكوف. العالم بدون روسيا؟ قصر النظر وعواقبه. (تر: عبد الله حسن)، ط 1، دمشق: دار الفكر، 2010.
- 47 عاطف عبد الحميد. «روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح واحتواء المخاطر». السياسة الدولية. العدد 170، أكتوبر 2007، ص 83.
- 48 Alexander A. Sergunin. "Russian Post- Communist Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms". **Journal of International Relations & Development**. Vol 3, September 2000.
- 49 ليليا شيقئتسوكا، مرجع سبق ذكره، ص-ص 24-25.
- 50 غازي دحمان. روسيا بوتين... مرجع سبق ذكره.
- 51 أحمد ذياب. «التحدي الديمغرافي للقوة الروسية». السياسة الدولية. العدد 170، أكتوبر 2007، ص 100.

52 ابراهيم أبو خزام. أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005، ص 133. وهيثم الكيلاني، «الهيمنة الأمريكية»، مجلة الفكر العسكري للجيش العربي السوري. العدد 3، جوان 2005، ص 25.

53 ابراهيم أبو خزام. نفس المرجع السابق، ص-ص 118-119

54 R. Craig Nation. "Russia, the United States & the Caucasus." **Strategic Studies Institute**. USA2007, p28.

55 نورهان الشيخ. "العلاقات الروسية -الأورو-أطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية". السياسة الدولية. القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 50.